ورقة حقائق

مصادرة إسرائيل لأراضي قلنديا لإقامة منشأة نفايات

الملخص التنفيذي

تعمل إسرائيل على دفع مشروع لإقامة منشأة لتحويل النفايات إلى طاقة (W2E) على أراضٍ تعود لقلنديا البلد، يشمل مصادرة نحو 130 دونمًا، وإصدار أوامر إخلاء بحق عائلات فلسطينية، والتخطيط لتعديل مسار جدار الفصل. وعلى الرغم من أنّ المشروع لم يحصل بعد على المصادقات القانونية المطلوبة، إلا أنّ قرارات حكومية، ومناقصات رسمية، وخطوات ميدانية تُظهر أنّ التنفيذ قد بدأ فعليًا. يثير المشروع مخاوف جدّية تتعلق بالقانون الدولي، والعدالة البيئية، والأثر غير المتكافئ على المجتمعات الفلسطينية المحيطة.

الخلفية والقرارات الحكومية

في 21 كانون الثاني 2025، اعتمدت حكومة إسرائيل القرار رقم 2025/3067 بعنوان:
"تشجيع وتحسين معالجة النفايات في المتروبولين وتعزيز صمود القدس". صدر القرار عن رئيس الحكومة الإسرائيلية وبالتنسيق مع وزراء حماية البيئة، والمالية، والدفاع. ويستند هذا القرار على القرار رقم 1836 الصادر بتاريخ 5 حزيران 2024، والذي يهدف إلى تسريع إقامة منشأة لتحويل النفايات إلى طاقة (W2E) في المنطقة الصناعية عطروت، المحاذية لبلدة قلنديا الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة.

في تشرين الثاني 2025، سلّمت سلطة أراضي إسرائيل أوامر إخلاء لسكان قلنديا، طالبتهم فيها بإخلاء الأراضي خلال 20 يومًا لإتاحة البدء بأعمال البناء. يقود المشروع شركة "عيدن" التابعة لبلدية القدس، وبتمويل من وزارة حماية البيئة، ويتضمن مصادرة نحو 130 دونمًا من الأراضي الفلسطينية ونقل مسار جدار الفصل ليقع موقع المشروع داخل الحدود البلدية لمدينة القدس.

القرارات الحكومية والأساس القانوني

- إشعار المصادرة الصادر عن وزير المالية – 27 أيار 2025:

وُقّع الإشعار من قبل وزير المالية سموتريتش، استنادًا إلى المادة 19 من قانون الأراضي لعام 1943، وأعاد تفعيل ثلاثة أوامر مصادرة قديمة تعود إلى عامي 1970 و1982.
القطع المصادَرة: 29506، 29508، 29509 (كما هو موضّح في صورة 1).

- القرار الحكومي رقم 3012 – أيار 2025:

سمح هذا القرار بتنفيذ المشروع، وخصّص نحو 12 مليون شيكل من صندوق النظافة (التابع لوزارة البيئة)، ووجّه وزارة الدفاع لنقل مسار جدار الفصل شمالاً، بالتوازي مع إعداد شركة "عيدن" للمخططات التفصيلية والمناقصات.

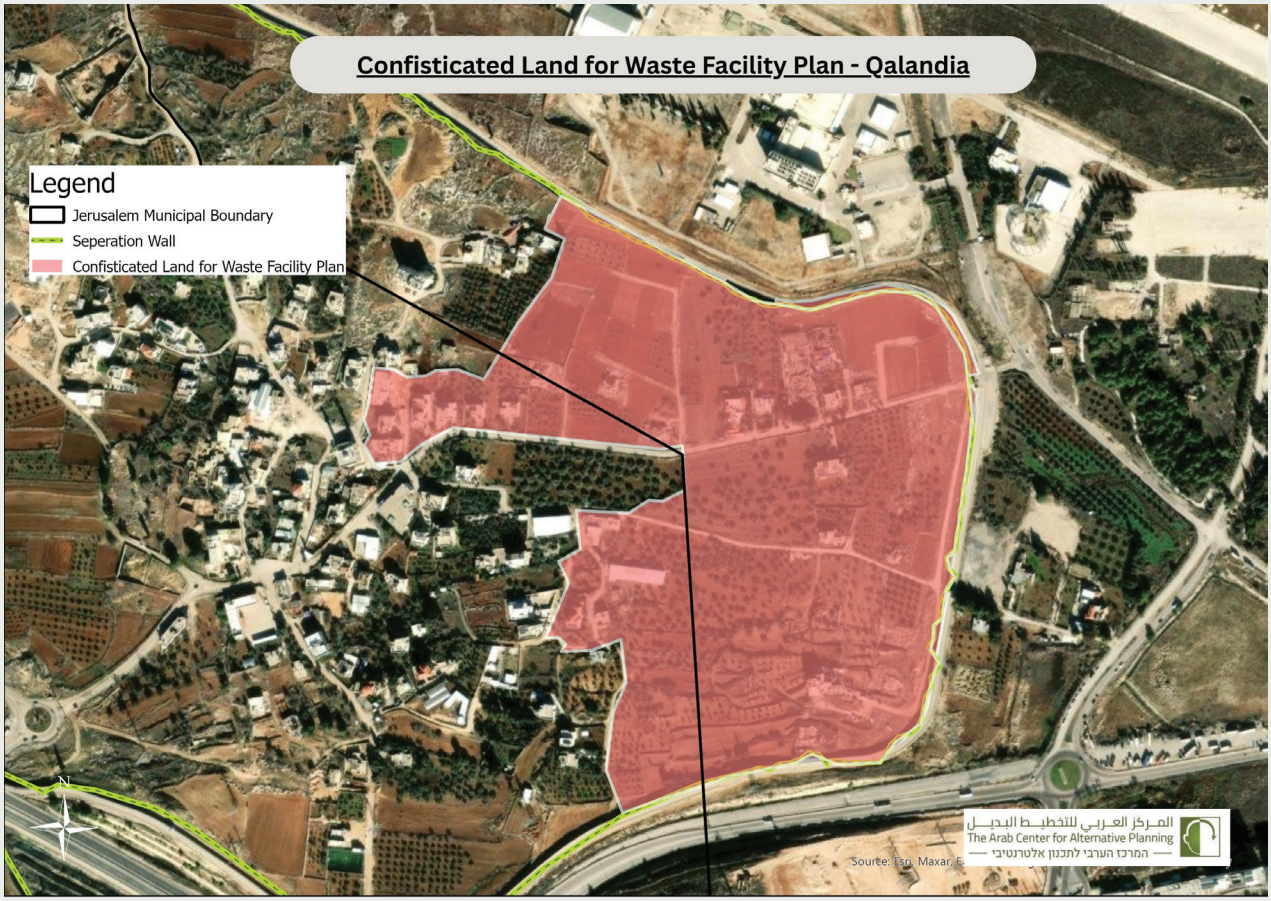

صورة 1: توزيع المساحة المصادَرة في قلنديا البلد

مصادرة الأراضي وعمليات الإخلاء

تُظهر الخريطة المرفقة نمط ملكية الأراضي ضمن المنطقة المستهدفة بالمصادرة في قلنديا البلد. إذ لا تزال نسبة كبيرة من القطع المحددة مملوكة ملكية خاصة لعائلات فلسطينية، في حين سُجّلت أجزاء أخرى باسم دائرة أراضي إسرائيل، وهي أراضٍ صودرت سابقًا من السكان المحليين. ومن المهم الإشارة إلى أنّ الأراضي المسجلة باسم دائرة أراضي إسرائيل في هذه المنطقة لم تُستخدم لخدمة أو لصالح المجتمع الفلسطيني المحلي، بل أُديرت بطرق زادت من تقييد التطور والتنمية المحلية وسهّلت أولويات التخطيط الإسرائيلي. ويُبرز الجمع بين الأراضي الخاصة المهددة حديثًا والمصادرات السابقة لدائرة أراضي إسرائيل التآكل التراكمي لحقوق الملكية الفلسطينية، ويُظهر التوزيع غير العادل لاستخدامات الأراضي في المنطقة.

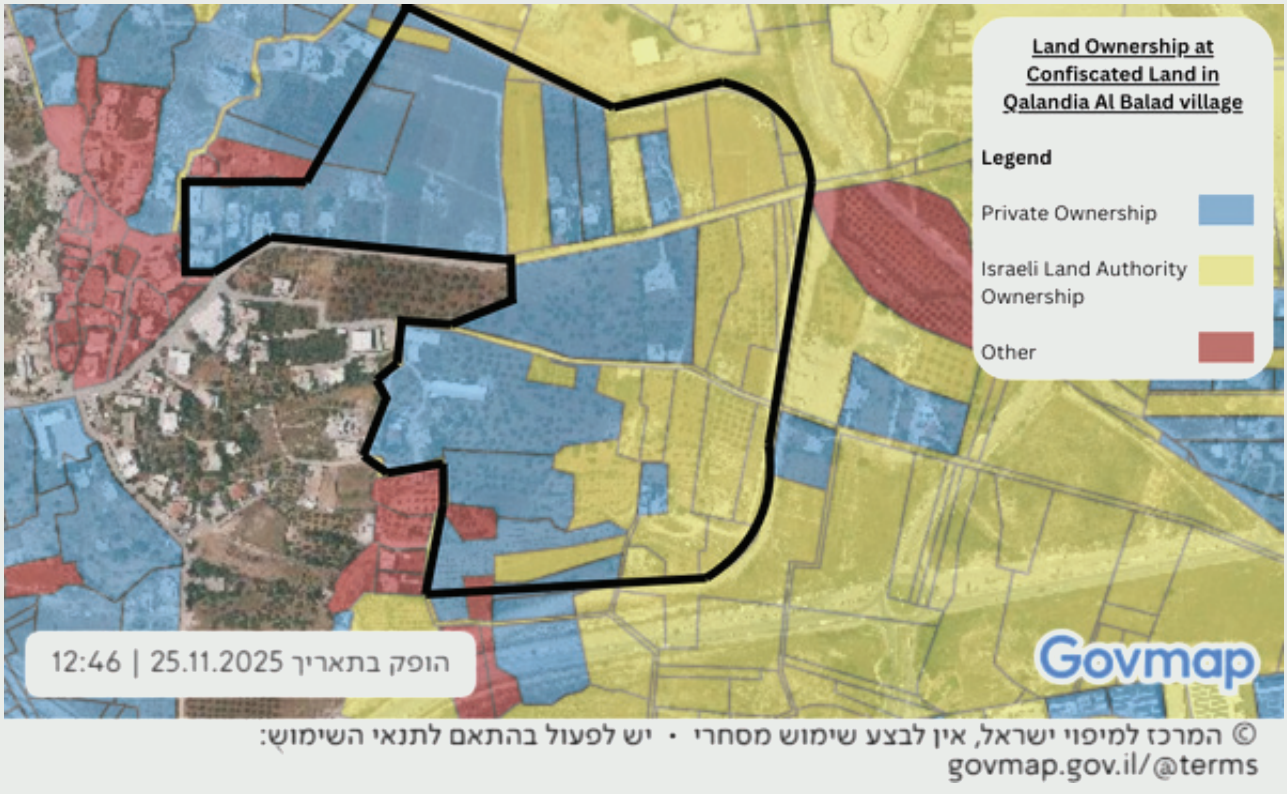

الشكل 2: ملكية الأراضي في المنطقة المصادَرة في قلنديا البلد. المصدر GovMap (2025)

الوضع التخطيطي الحالي والجدول الزمني

تُحدّد المناقصة الرسمية مسارًا تخطيطيًا يمتد على 40 شهرًا لمنشأة تحويل النفايات إلى طاقة. يبدأ المسار بمرحلة أولى مدتها أربعة أشهر لتحليل الموقع واختيار البديل المفضل، يليها إعداد وتقديم جميع المستندات القانونية إلى "اللجنة القطرية للبنى التحتية الوطنية". من المقرر استكمال المخطط التفصيلي بحلول الشهر الثامن عشر، في حين يُعدّ تقرير تقييم الأثر البيئي الكامل بين الشهرين 18 و30. بعد ذلك، يُنشر المخطط رسميًا قرابة الشهر الثلاثين، وتتبع ذلك فترة اعتراضات مدتها ثلاثة أشهر، ثم إدخال التعديلات النهائية، وصولًا إلى المصادقة النهائية من اللجان والجهات الحكومية خلال الأشهر 37–40، خاصة في ضوء الحاجة إلى نقل مسار جدار الفصل.

وعلى الرغم من أنّ المخطط لم يُصادَق عليه بعد، فإن العملية برمتها قد فُعّلت بالفعل: أصدرت شركة "عيدن" مناقصة التخطيط، وبدأت طواقم وزارية مشتركة بدراسة مسار الجدار الجديد، وشرعت السلطات بإصدار أوامر مصادرة وهدم. إن التقدّم بخطوات تنفيذية قبل الحصول على المصادقات القانونية يُعد أمرًا غير مألوف في الممارسات التخطيطية الاعتيادية، ويعكس أولوية سياسية استثنائية للمشروع.

مخاوف قانونية وإنسانية

- تنتهك هذه الإجراءات قواعد القانون الدولي الإنساني، التي تحظر على المحتل استخدام الأراضي المحتلة لصالح سكانها.

- كما أنّ الأراضي كانت قد صودرت قبل عقود بذريعة "أغراض أمنية"، وتحويلها اليوم إلى منشأة نفايات بلدية تخدم الإسرائيليين يُشكّل تغييرًا غير قانوني في الغاية التي صودرت من أجلها.

الأثر على قرية قلنديا البلد

الأثر على قلنديا بالغ الخطورة. ففي قلنديا البلد، التي يقطنها نحو 1,200 نسمة، تواجه عائلات كاملة خطر الإخلاء وفقدان أراضٍ زراعية مملوكة ملكية خاصة، وذلك بسبب المصادرات المخططة. وفي الوقت ذاته، فإن إقامة منشأة ملوِّثة لتحويل النفايات إلى طاقة بمحاذاة المناطق السكنية الفلسطينية مباشرةً تُفاقم من عدم المساواة البيئية القائمة، وتعرّض السكان لمخاطر صحية متزايدة، وتؤدي إلى تدهور إضافي في جودة حياتهم.

تصاعد الضغوط البيئية على أحياء شمال القدس

يتابع المركز العربي للتخطيط البديل عن كثب مخطط مستوطنة عطاروت (مخطط رقم 101-0764936)، الذي يقترح إقامة نحو 9,000 وحدة سكنية إسرائيلية على موقع مطار قلنديا. وعلى الرغم من الدفع بالمخطط مرارًا منذ عام 2020، إلا أنّه لا يزال قيد النقاش حتى اليوم (تشرين ثاني ٢٠٢٥)، حيث تواصل لجان التخطيط فحص مكوناته الأمنية والبيئية والبنى التحتية. يقع المخطط بين كفر عقب، الرام، بيت حنينا وقلنديا البلد (انظر للصورة 3)، ومن شأنه إنشاء كتلة عمرانية للإسرائيليين فقط، عند المدخل الشمالي للقدس، ما يفرض مزيدًا من القيود المكانية على الأحياء الفلسطينية المحيطة.

يجب فهم إقامة منشأة تحويل النفايات إلى طاقة على أراضي قلنديا ضمن سياق أوسع، إذ تعاني منطقة عطاروت أصلًا من أعلى مستويات التلوث في منطقة ما يسمى متروبيلين القدس. فقد أظهرت معطيات بيئية رسمية قُدمت إلى لجنة التخطيط اللوائية في القدس في كانون الثاني 2025 أنّ تركيز الجسيمات العالقة PM10 تجاوز مرارًا السقف التنظيمي البالغ 130 ميكروغرام/م^3، وبلغ ذروته 153 ميكروغرام/م^3 خلال ساعات عمل المنطقة الصناعية. وتنخفض المستويات بشكل حاد أيام الجمعة والسبت عند إغلاق المنطقة الصناعية، ما يؤكد أنّ النشاط الصناعي في عطاروت هو المصدر الأساسي للتلوث.

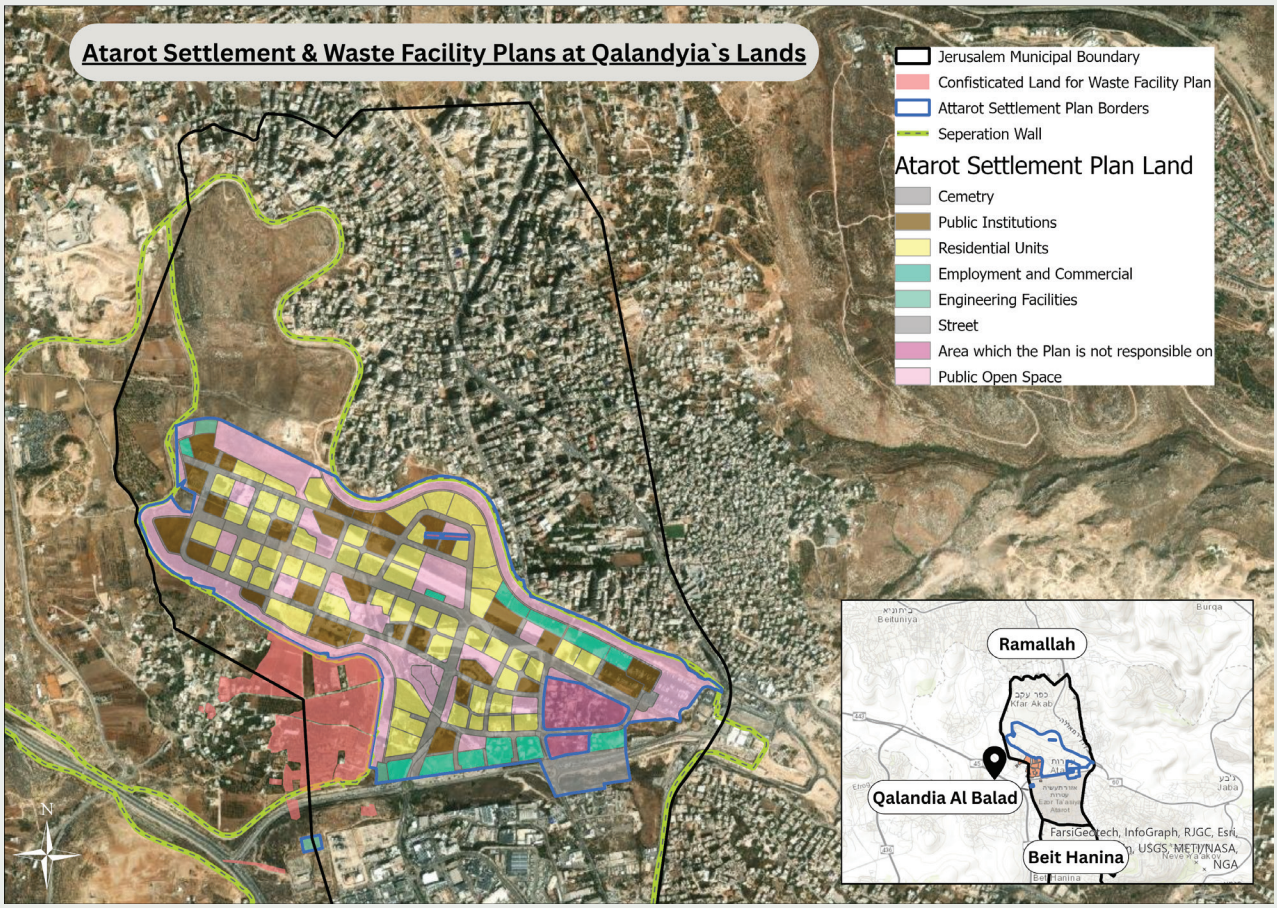

صورة 3: موقع مخططي مستوطنة عطاروت ومنشأة النفايات.

في ظل هذه المعطيات، فإن إنشاء منشأة حرق نفايات كبيرة بمحاذاة منطقة مُثقلة أصلاً بالتلوث يُضاعف المخاطر البيئية القائمة. وبدلاً من التخفيف من أزمة التلوث، يضيف المشروع مصدرًا جديدًا للانبعاثات الصناعية إلى منطقة مشبعة بالجسيمات العالقة، وتلوث المركبات، ومخلّفات صناعات المعادن والإسمنت.

علاوة على ذلك، وثّقت فحوصات بيئية حديثة تلوّثًا شديدًا في التربة بالأراضي المخصصة للمستوطنة، بما في ذلك مستويات من الكوبالت تجاوزت الحدود القانونية بنحو مئة ضعف، إلى جانب ارتفاعات مقلقة في تركيزات المنغنيز والثاليوم. وتثير هذه النتائج مخاوف جدّية بشأن سلامة التربة على المدى البعيد، وجودة المياه، والصحة العامة، ولا سيما بالنسبة للمجتمعات الفلسطينية التي تقع مباشرة في اتجاه الرياح.

وعلى الرغم هذه المؤشرات الخطيرة، تواصل سلطات التخطيط الإسرائيلية دفع كلٍّ من مخطط مستوطنة عطاروت ومخطط مشروع W2E - تحويل النفايات الى طاقة، دون تقييم الأثر التراكمي على الأحياء الفلسطينية المجاورة. فمجتمعات مثل كفر عقب، الرام، بيت حنينا وقلنديا البلد تعيش أصلًا تحت عبء التعرض المزمن للانبعاثات الصناعية، وضعف البنى التحتية، وشح الخدمات البلدية. إن إدخال منشأة نفايات عالية الحرارة – مقترنًا بمصادرات أراضٍ، وهدمٍ مخطط، وتوسّع استيطاني متسارع – يُعمّق نمط اللامساواة البيئية.

عمليًا، يمُدّد مشروع تحويل النفايات الى طاقة – W2E سياسة طويلة الأمد تقوم على تصدير الأعباء البيئية، حيث تذهب فوائد إدارة النفايات إلى المراكز الحضرية الإسرائيلية، بينما تُفرض الأضرار البيئية – تلوث الهواء، روائح، مخلّفات سامة وزيادة حركة الشاحنات الثقيلة – تفرض شبه حصريًا على المجتمعات الفلسطينية. كما أنّ التخطيط لنقل مسار جدار الفصل لضم المنشأة إلى الحدود البلدية للقدس يُرسّخ هذا الترتيب غير المتكافئ: تبقى المخاطر البيئية على الجانب الفلسطيني، فيما تخدم البنية التحتية الاحتياجات البلدية الإسرائيلية.
تشكل هذه التطورات مجتمعةً تصعيدًا حادًا للضغوط البيئية على أحياء شمال القدس الفلسطينية، وتؤكد الحاجة الملحّة إلى حماية بيئية عادلة ورقابة حقيقية وفعّالة.

الآثار المترتبة على السياسات

• تجري عمليات التهجير القسري ومصادرة الأراضي قبل المصادقة القانونية، في تناقض مع مبادئ الإجراءات الواجبة وحماية المدنيين تحت الاحتلال.

• يشكّل نقل مسار جدار الفصل لصالح مشروع مدني إسرائيلي إجراءً يُفضي فعليًا إلى الضم، مع تبعات جيوسياسية بعيدة المدى.

• إن وضع منشأة نفايات ملوّثة بمحاذاة مناطق فلسطينية مكتظة يثير مخاوف في إطار العدالة البيئية الدولية والصحة العامة.

• يرتبط المشروع ارتباطًا وثيقًا بتوسّع المستوطنات في عطاروت، ما يستدعي فحص الأثر التراكمي على الحقوق المكانية الفلسطينية وحرية الحركة.

الخلاصة

إن الدفع بمشروع منشأة تحويل النفايات إلى طاقة في قلنديا، رغم غياب المصادقة القانونية، يُظهر جهدًا حكوميًا منسقًا لفرض وقائع لا رجعة فيها، تشمل مصادرة الأراضي، إخلاء السكان والتخطيط لنقل مسار جدار الفصل. تُنفّذ هذه الخطوات قبل استكمال إجراءات التخطيط المطلوبة أو تقييمات الأثر البيئي، ما يثير مخاوف قانونية وإنسانية وبيئية جسيمة. كما تشكّل جزءًا من استراتيجية مكانية أوسع تشمل مخطط مستوطنة عطاروت، تُعيد مجتمعةً تشكيل المشهد الحضري والديموغرافي في شمال القدس على حساب المجتمعات الفلسطينية المحيطة.

في هذا السياق، يؤدي المركز العربي للتخطيط البديل دورًا في رصد ومراقبة هذه التطورات، وتوثيق تبعاتها، وتقديم تحليل قائم على الأدلة إلى الشركاء الدوليين. فمن خلال المتابعة المنهجية لإجراءات التخطيط، المعطيات البيئية، أنماط ملكية الأراضي والتنفيذ المشروع على أرض الواقع، يضمن المركز حصول أصحاب الشأن على معلومات دقيقة، وفي الوقت المناسب، وضمن السياق. ويُسهم ذلك في تمكين تفاعل واعٍ مع الجهات المعنية، وتعزيز الجهود الرامية إلى حماية حقوق المجتمعات الفلسطينية، واستمرارية نسيجها العمراني، وسلامتها البيئية.